

(١٨٦) وقد رُوينا عن عثمان أنه مرَّ بسَبْخَةِ اشتراها عبدُ الله بن جعفر بستين ألفاً ، فقال : ما يسرني أنها لي بنعلی هذه ، ثم لقيَ علياً (ع) فقال : ألا تأخذ علي يدِ ابن أخيك وتحجر عليه اشترى سَبْخَةُ بستين ألفاً ما يسرني أنها لي بنعلی هذه . وهو ههنا يأمره ^(١) بالحجر ^(٢) عليه ، والأخذ علي يديه ، وعندما أتاه به ^(٣) الوصي (ص) يأمره بالحجر عليه راعِثاً في ترك ذلك ، بأنَّ الزبيرَ شريكه ، وليس في شركة الزبير إياه ما يُسقط. الواجب عنه ، وهذا بين لمن تدبره .

(١٨٧) وعن علي (ص) أنه قال : إذا أفلس الرجل وعنده متاع رجل بعينه فهو أحقُّ به .

(١٨٨) وعن جعفر بن محمد (ص) أنه سُئل عن القوم يكون لهم على الرجل دينٌ ، فأدرك رجلٌ ^(٤) منهم بعضَ سلعتِهِ في يديه ، ما حاله ،

== وهو يجد أن ينفق عليه من ماله بالمعروف ، ولا يخل بينه وبين إهلاك نفسه وعياله ، ويقتصد بمن يذر ، ويؤخذ ماله من يديه ويصير من يذر أو قتر في محل من يولى عليه ولا يلى على نفسه ، ولا على غيره ، من كتاب التعقب والانتقاد ، حاشية .

(١) نسخة في س - يأمرنا .

(٢) حش - إذا فك عن المحجور عليه الحجر ثم تبين أنه غير رشيد رد في الحجر ، ثم نظر ما فعل ، فاجرى على الصلاح كان ماضياً ، وما جرى بخلاف ذلك كان مردوداً ، أو كلما صار سفياً حجر عليه .

وإذا أعتق البالغ المحجور عليه جاز عتقه ، وسمى العبد في قيمته وإن دبر عبد خدمة حتى يموت ، فإن مات ولم يؤنس رشده سعى العبد في قيمته ، وما أوصى عند موته من الأجور المستحقة بغير سرف ولا سفه وفي وجوه البر جاز وإذا تزوج الرجل البالغ المفسد لماله جاز نكاحه وبطل الفضل عن مهر المثل للمرأة بما سمي ، فإن طلقها قبل الدخول وجب لها نصف المهر في ماله ، وإذا أقر المحجور عليه بقتل عمد قتل أو بسرقة قطع أو بقتل حد ، وإذا بلغ الغلام مفسداً فلم يرفع أمره إلى القاضي حتى يبلغ ، ووجب وتصدق ثم رفع أمره بطل جميع ذلك ، وإن استهلك الثمن نقض القاضي البيع ولم يلزم المحجور عليه من الثمن الذي تناوله شيئاً ، من مختصر المصنف .

(٣) ه - أتاه الوصي .

(٤) ه ، د ، الرجل .